الأنباء
الاحد 15 يونيو 2014

الحويلة: هيئة لسوق العمل تكون مسؤولة عن توفير فرص عمل حقيقية للعمالة الوطنية في القطاعين العام والخاص

د.محمد الحويلة

تشجيع النشاطات الاقتصادية التي توفر فرص عمل جديدة وإعداد دراسة مسحية للفرص الوظيفية في جميع العقود الحكومية

تقدم النائب د.محمد الحويلة باقتراح برغبة، قال في مقدمته: إن تشغيل العمالة الوطنية، وتعديل تركيبة قوة العمل أصبح من الأولويات الوطنية، حيث يواجه الشباب الكويتي الكثير من المصاعب في الحصول على العمل المناسب ويعاني الكثير منهم من البطالة ويمكثون فترة طويلة قبل الحصول على عمل مناسب لمؤهلاتهم وخبراتهم، ويعتبر قانون دعم العمالة أحد أهم القوانين التي أصدرتها الدولة بهدف تنظيم السياسات واعتماد الإجراءات التي تشجع الجهات غير الحكومية على تشغيل العمالة الوطنية لتعديل تركيبة قوة العمل وتنفيذ خطط إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في القطاع الخاص الذي تستحوذ عليه العمالة الوافدة، ولكن على الرغم من أن القانون يعطي حوافز جيدة لتشغيل العمالة الوطنية بالقطاع الخاص إلا أن هذا القطاع لم ينجح في استقطاب العدد الكافي من الشباب الكويتي.

كما أن سياسة الإحلال تعتبر أحد أهم السبل لتوفير فرص عمل حقيقية للشباب الكويتي للعمل بالقطاع الحكومي، ولكن للاسف الشديد وعلى الرغم من مرور سنوات طويلة لتفعيل سياسة الإحلال مازالت كثير من الجهات الحكومية والهيئات الملحقة والمستقلة مليئة بالألاف من العمالة الوافدة بشتى المهن والوظائف التي من الممكن شغلها بالعمالة الوطنية، حيث إن الكثير من هذه المهن يعتبر مهنا جاذبة للشباب الكويتي ومناسبة للتكويت.

ويعتقد الكثير من الخبراء أن عدم تحقيق الأهداف المرجوة من هذه القوانين والإجراءات يعود لأسباب عدة من أهمها شيوع مسؤولية التنظيم والإشراف على سوق العمل وتوزعها بين جهات متعددة، فهذه الجهات تنظر إلى سوق العمل كل من زاويته واختصاصه وخططه، كما أنه وفق الوضع الحالي لا يمكن لأي من هذه الجهات الاشراف على تطوير سوق العمل لاستحداث فرص عمل جديدة للشباب الكويتي وليس فقط إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة كما هو معمول به الآن، فكيف لنا أن نوفر 350 الف وظيفة للشباب الكويتي حتى عام 2025، كما تشير الدراسات في ظل الفوضى التي يشهدها سوق العمل.

مما سبق تتضح أهمية توحيد الجهود للنهوض بسوق العمل وتطويره فإن إنشاء جهاز حكومي واحد يضم كل هذه القطاعات ويجعل هذه القطاعات تعمل كفريق واحد ووفق إستراتيجيات موحدة بات ضرورة ملحة، حيث إنه يقضي على حالة التناقض التي تعاني منها هذه الجهات، كما أن هذا الجهاز سيكون المسؤول الوحيد عن سوق العمل بكل معطياته والمسؤول الرئيسي كذلك عن توفير فرص عمل جديد للشباب الكويتي من خلال التعاون مع الجهات الحكومية الأخرى كوزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية وغيرها التحفيز وتشجيع الأنشطة الاقتصادية التي توفر هذا النوع من الوظائف.

ونص الاقتراح على إنشاء هيئة سوق العمل بحيث تضم كل قطاعات الدولة التي تشرف على العمل (قطاع العمل بوزارة الشؤون وجهاز إعادة الهيكلة وديوان الخدمة المدنية وغيرها) وتشرف هذه الهيئة على سوق العمل بكل معطياته وتكون مسؤولة عن توفير فرص عمل حقيقية للعمالة الوطنية بالقطاع العام والقطاع الخاص سواء من خلال سياسات الإحلال أو من خلال تشجيع النشاطات الاقتصادية التي توفر فرص عمل جديدة، وتعمل الهيئة على إعداد دراسة مسحية للفرص الوظيفية في جميع العقود الحكومية تشمل على إعداد الفرص الوظيفية المتاحة وأنواعها والمؤهلات المطلوبة وعلى أساسها تتخذ الإجراءات اللازمة لتكويت هذه الوظائف وتلزم فيها الجهات الحكومية والشركات المتعاقدة معها.

الدويسان: أطراف كويتية تساهم في تمويل «داعش» وعلى وزير الداخلية تأمين الداخل من المخاطر

فيصل الدويسان

قال النائب فيصل الدويسان «يبدو أن بعضا من أبناء شعبنا لم يتعلم درسا من وقوف الكويتيين وراء المقبور صدام»، مضيفا «واليوم يتكشف لنا أن أطرافا في الكويت تسهم بتمويل داعش والتي اعتبرتها الجارة السعودية منظمة ارهابية».

وطالب الدويسان في بيان صحافي له الحكومة بإعداد حملة إعلامية توعوية بخطر داعش على المنطقة عامة وعلى الكويت خاصة، داعيا وزير الداخلية الى أن يبذل وسعه لتأمين الداخل من أي خطر قد يداهمنا دون سابق انذار.

واختتم الدويسان قائلا «ولقد حذرت من قبل ان لم تقم الحكومة بتوعية أبنائنا فإنه في أقل من سنتين ستكون داعش في الكويت وهي خطر على جميع أهل الاسلام بضلالها وإرهابها فأرجو الا تنشغل الحكومة بساحة الإرادة وتنسى الخطر الأعظم».

الشايع لوزير الداخلية: كم عدد من تم تجنيسهم من جميع الفئات؟

فيصل الشايع

وجه النائب فيصل الشايع سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد قال في مقدمته: إن قضية التجنيس تعتبر أمرا سياديا مهما لما لها من تأثير قوي ومباشر على المجتمع الكويتي الصغير، فضلا عن انها تشكل عنصرا مهما من مقومات الهوية الكويتية، ولذلك أولت الدولة اهتماما قويا بتلك القضية ونظم القانون على وجه الدقة ضوابط منح الجنسية الكويتية وسحبها باعتبارها من أهم الركائز التي قامت وتقوم عليها الكويت، ولذلك بينت مواد القانون كيفية منح الجنسية للمستحقين وعدم إعطائها لغيرهم باعتبارها استحقاقا سياديا لا يجوز العبث او التلاعب فيه.

وطالب الشايع تزويده بعدد من تم تجنيسهم ومنحهم الجنسية الكويتية من جميع الفئات «بدون، أعمال جليلة، إعلان رغبة، أبناء الأرامل والمطلقات.. وغيرهم ممن تنطبق عليهم شروط التجنيس» في الفترة من بعد التحرير وحتى تاريخ توجيه السؤال، وعدد من تم سحب جنسياتهم الكويتية خلال الفترة من بعد التحرير وحتى تاريخ توجيه هذا السؤال، وما أسباب السحب لكل حالة على حدة؟ وعدد من تمت اعادة الجنسية الكويتية لهم بعد ان تم سحبها من قبل خلال الفترة نفسها، مع توضيح الأسباب التي أدت إلى إعادة الجنسية لهم مرة أخرى؟

كما طالب تزويده بعدد من تم تحويل جنسياتهم من مواد مختلفة الى المادة الأولى «بالتأسيس» في الفترة نفسها وما أسباب ذلك التحويل؟

«الميزانيات» ناقشت الميزانية التخطيطية لشركة خدمات القطاع النفطي

عبدالصمد: لا مبرر لوجود شركة لها مجلس إدارة وعدد العاملين 52 منهم 15 غير كويتي ويقتصر نشاطها على استجلاب العمالة غير الكويتية

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي الخميس الماضي لمناقشة الميزانية التخطيطية لشركة خدمات القطاع النفطي للسنة المالية 1914/15 19 التي اعدت بعد صدور قرار مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية رقم «2013/64» حيث تضمن توزيع العاملين بالشركة على شركات المؤسسة الاخرى تمهيدا لتصفيتها وقد اسفرت مناقشة اللجنة لمشروع ميزانية الشركة عن الملاحظات:

1ـ اعدت الشركة مشروع ميزانيتها بعد ان قامت اللجنة المشكلة من قبل المؤسسة لتوزيع عمالة الشركة بتوزيع العاملين في انشطة الامن والامن الصناعي والاطفاء وجزء كبير من عمالة المكتب الرئيسي للشركة بلغ عددهم 2137 موظفا على شركات المؤسسة الاخرى وتبقى لدى الشركة العاملين بنشاط الخدمات الاستشارية البالغ عددهم 18 موظفا فقط بالاضافة الى بعض العاملين في المركز الرئيسي وعددهم 34 موظفا.

2ـ استفسرت اللجنة عن مبررات عدم استكمال اللجنة المكلفة بتوزيع عمالة الشركة لتوزيع الجزء الصغير الباقي من عمالة الشركة تمهيدا لتصفيتها كما جاء في قرار مجلس ادارة المؤسسة السابق الاشارة اليه، اوضح ممثلو الشركة انه تمت اعادة النظر في قرار تصفية الشركة وان هناك اتجاها لاستمرار عمل الشركة على ان يقتصر نشاطها على الخدمات الاستشارية.

3ـ اتضح للجنة ان نشاط الخدمات الاستشارية الذي تقوم به الشركة يتمثل في استجلاب الشركة لعمالة غير كويتية فنية للعمل في شركة المؤسسة المختلفة من خلال ابرام عقود لتوريد تلك العمالة مع شركات المؤسسة الاخرى بعد زيادتها بنسبة 14٪ في عام 14/13 ثم الى 8,16٪ في عام 15/14، وبالتالي اتضح للجنة ان عمل الشركة ليس تقديم خدمات استشارية بل هي شركة توظيف عمالة ويتأكد من ذلك ان الشركة تدرج تلك العقود ضمن بند عقود عمالة.

4ـ اتضح للجنة ان الشركة تقوم بتضمين قيمة العقود الفردية التي ابرمتها الشركة مع العمالة غير الكويتية التي تعاقدت معها ضمن بند العقود وليس ضمن بند الرواتب وعمالة غير كويتية، شأنها شأن العمالة غير الكويتية الاخرى التي يتضمنها بهد الرواتب لعدم تضمينهم لعمالة الشركة وبالتالي عدم تضمينهم لعمالة المؤسسة وشركاتها التابعة حيث ان شركة الخدمات النفطية من الشركات المجمعة، خاصة ان عددهم بلغ 1063 في عام 15/14 بما يمثل 9,28 من اجمالي عدد العمالة غير الكويتية في المؤسسة وشركاتها المجمعة البالغ 3674 وظيفة، كما تقوم الشركات الاخرى التي تتعاقد مع الشركة بادراج العقود المبرمة مع الشركة ضمن بنود العقود اي ان نفس المصروفات خصم به مرة على ميزانية الشركة ومرة اخرى على ميزانية الشركات الاخرى على نفس البند وهو العقود.

5ـ في ضوء ما سبق رأت اللجنة انه لا مبرر اطلاقا لوجود شركة لها مجلس ادارة وعدد العاملين فيها 52 منهم 15 غير كويتي يقتصر نشاطها على استجلاب العمالة الفنية غير الكويتية للشركات الاخرى حيث ان كل شركة اكثر قدرة من شركة الخدمات النفطية في اختيار العمالة الفنية التي تحتاجها، خاصة ان اقتصار عمل الشركة على هذا النشاط وتحمل هذا النشاط وحده اعباء المركز الرئيسي للشركة يجعلها ترفع قيمة العمولة باستمرار لتغطية تلك الاعباء بهدف تغطية مصروفاتها فقط وليس بهدف تحقيق الربح ما يزيد اعباء تكلفة تلك العمالة على الشركات النفطية الاخرى، ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة العمولة التي تحصل عليها الشركة من 14٪ عام 13/14 الى 8,16٪ عام 14/15 كما بلغت العمولة 26٪ لبعض العقود.

6ـ اتضح للجنة من دراسة مشروع ميزانية الشركة الذي اقتصر على نشاط الخدمات الاستشارية كما تسميه الشركة زيادة المبالغ المقدرة لرواتب ومزايا العاملين الى 730 الف دينار في مشروع ميزانية 15/14 مقابل 466 الف دينار في ميزانية 14/13 بزيادة نسبتها 2,47٪ بالرغم من ان عدد العاملين ثابت في السنتين 18 معظمهم غير كويتيين.

م.عادل الخرافي وعدنان عبدالصمد ود.محمد الحويلة اثناء اجتماع لجنة الميزانيات و الحساب الختامي

دعا إلى التعالي على معايير الطائفية والعرقية البغيضة

تجمع الميثاق الوطني يهيب بالقوى الوطنية إلى اتخاذ موقف إزاء الأحداث الداخلية والخارجية

مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني في الكويت تحوي أفكاراً ومطالب معقولة

أصدر تجمع الميثاق الوطني بيانا صحافيا حول الأحداث السياسية المحلية والخارجية قال فيه: مع إقرار الجميع بوجود آفة الفساد في أروقة الدولة، ومواطنيها يئنون من أوجاعها التي انعكست على تردي الخدمات العامة، واستشعارهم باستباحة المال العام، حتى داهمهم القلق مستقبل أولادهم، والخوف على كيان بلادهم. وطالما تضمنت خطابات الحكومة ومجلس الأمة التنديد باستشراء الفساد والدعوة لمحاربته والتصدي لأمرائه المعاونين لهم، وإصدار التشريعات وآلياته المؤسساتية، رغم ذلك كله فإنه لم يستطع ان يوقف هذه الاتهامات التي نزلت الى شارع المعارضة ثم ما لوح خلالها بما ادعى انها أوراق ثبوتية، سرعان ما تصدى لها المجلس باتهامات التدليس والتزوير. والمحصلة من ذلك ان أصبح الفساد في الكويت منطقة أشباح محسوسة غير ملموسة!

وإزاء ذلك فإن تجمع الميثاق يرى في «مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني في الكويت» التي شاركت في صياغتها رموز كويتية في 9 يونيو 2013، بمشاورة القوى السياسية الوطنية، وما اقترحته من وسائل لمواجهة الفساد المالي والإداري والسياسي والاجتماعي بالحزم والحسم ومحاسبة المفسدين الكبير فيهم والصغير! يرى في هذه الوثيقة الوطنية أفكارا ومطالب معقولة، تنتظر قرارا سياسيا جادا، تسبقها قناعة مؤكدة وقدوة من صاحب القرار.

وفي موازاة خطر الفساد الداخلي، يطل علينا خطر خارجي محدق يتمثل في توسع دائرة العنف الديني التكفيري من سورية الشام الجريحة الى شمال العراق، يتخفى من تحتهم بعثيو صدام المقبور في محاولة يائسة لعودتهم مرة اخرى والانقلاب على العراق الجديد. ومن المؤسف ألا تكون الجهة الأمنية العليا عندنا بمستوى الخطورة على البلاد الملاصقة للعراق، فهي لا ترى بأسا بدعم مثل هذه القوى الغازية ماديا ومعنويا على رؤوس الأشهاد!

إننا ندعو السلطات المعنية لتذكر دروس الماضي الذي لا ينسى، في دعم الظالم وما نجم عنه رد كيده علينا، لولا لطف الله تعالى. ونهيب بالقوى الوطنية الى ان تتحد في موقفها إزاء ذلك وأن تتعالى على المعايير الطائفية والعرقية البغيضة، فإن الله تعالى يحب المطهرين منها، اللهم آمنا في وطننا وسائر أوطان المسلمين والناس أجمعين.

لإتاحة الفرصة للمتخصصين لتبادل الخبرات القانونية والتشريعية

الكويت تقترح إطلاق بوابة إلكترونية تضم قوانين جميع الدول والنظم التشريعية تحت سقف واحد

مناور سعد الهدبة

جنيف ـ كونا: قدم وفد وزارة الدولة لشؤون مجلس الامة الى مؤتمر القمة العالمية حول مجتمع المعلومات امس الأول مقترحا بإنشاء بوابة الكترونية تضم جميع القوانين والنظم التشريعية من مختلف دول العالم.

وقال رئيس الوفد ومدير ادارة المعلومات بالوزارة مناور سعد الهدبة في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان هناك هدفين من المقترح اولهما اتاحة الفرصة للمتخصصين لتبادل الخبرات القانونية والتشريعية من مختلف دول العالم تعميما للفائدة بين الدول ذات التجربة الديموقراطية الناجحة وتلك التي تسعى صوب هذا الهدف.

وأضاف الهدبة ان الهدف الثاني من المقترح يتعلق باطلاع الرأي العام بشكل دائم من خلال بوابة الكترونية واحدة على مختلف القوانين في اي دولة ومنها نظمها الضريبية او التجارية او قوانين العلاج والتعليم والسياحة ويمكنه من خلال تلك البوابة المقارنة السريعة والدقيقة بين مختلف القوانين والنظم لاختيار ما يناسبه منها.

وأشار الى ان العالم في زمن العولمة يرتبط بمجتمع المعلومات بشكل وثيق ومن ثم فان كل متعامل مع جهات مختلفة من العالم مطالب باحترام قوانين الدول التي يتعامل معها ما يستوجب التعرف عليها بسرعة وسهولة، مؤكدا في الوقت نفسه ان مثل تلك البوابة تتماشى مع مفهوم حرية تبادل المعلومات ومصادرها المفتوحة.

وأوضح ان «اختيار الاتحاد الدولي للاتصالات لرعاية هذا المقترح يأتي لعدة اسباب من بينها انه اتحاد تابع للأمم المتحدة فتكون البيانات المنشورة عبر مواقع تابعة له موثوق بها ومحدثة فضلا عن خبرة الاتحاد الدولي للاتصالات في تطوير وتحديث مجتمع المعلومات والعمل على تعميم تطبيقاته في مختلف المجالات». وأشار في الوقت ذاته الى ان مشاركة وفد وزارة الدولة لشؤون مجلس الامة في المؤتمر قد استعرضت جهود الوزارة في تطويع تقنيات المعلومات في العلاقة بين مجلس الامة والمواطن الكويتي من خلال موقع على شبكة الانترنت.

وأكد ان الحكومة والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات يقومان بدعم قطاع المعلومات بشكل كامل ويطلعان الجهات الحكومية على احدث تطورات هذا المجتمع وتقنياته المتلاحقة السرعة ويساهم في وضع الحلول التي تناسب كل شريحة من المستخدمين بما ينعكس ايجابيا على المواطنين والمقيمين.

يذكر ان «مؤتمر القمة العالمية حول مجتمع المعلومات» يتواصل من العاشر وحتى 13 يونيو الجاري بإشراف الاتحاد الدولي للاتصالات لدراسة احدث ما توصلت اليه مختلف الدول في تطبيقات البرمجيات في مختلف المناحي الحكومية والتعليمية والبحثية.